الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٤٤٥)

بعض مشكلات التخطيط والمتابعة في قطاع الخدمات

الدكتور موريس مكرم الله واصف

يونيو ١٩٦٤

القاهرة

بعض مشكلات التخطيط والمتابعة فى قطاع الخدمات

الدكتور موريس مكرم الله واصـــــف

قبل البدء فى عرض بعض هذه المشكلات اعتقد انه لابد ان نعطى فكره عامه وسريعة عن ماهيه التخطيط وذلك للاسباب التاليه :

١ — ان تخطيط قطاعات الخدمات ماهو الا جزء من عمليه التخطيط عموما

٢ — ان التعرف على ماهية التخطيط سوف تساعدنا على التعرف على ماهو المقصود بتخطيط قطاعات الخدمات

٣ — ان بعض مشاكل التخطيط فى قطاع الخدمات تمثل فى كثير من الاحيان بعض المشاكل التى نواجهها فى عملية التخطيط عموما .

٤ — ان بعض المشاكل التخطيط والمتابعه فى قطاعات الخدمات لايمكن ابرازها الا بمقارنتها بعمليات التخطيط فى القطاعات الاخرى .

١ — المفهوم النظرى للتخطيط

التخطيط عباره عن وسيله الى غايه ولكنه يتميز بانه وسيله منظمه ومستمره والتخطيط قد يقتصر على قطاع واحد (مثال الرأى السابق ذكره) او على منطقه جغرافيه او اداريه او على عمليه معينه الا ان التخطيط قد يكون شاملا لجميع القطاعات ولجميع المناطق الداخله فى حدود الدوله ولا يقتصر على عمليه معينه أو فتره زمنيه محدده او جانب واحد او عده جوانب محدده من حياه المجتمع وفى هذه الحاله نطلق عليه تعبير التخطيط القومى الشامل .

ويتضمن عمليتان :—

تحديد الغايات

اقتصاديـة	زياده معينه فى الدخل القومى
اجتماعيـة	تحقيق العماله الكامله
سياسيـة	زيادة تصيب القطاع العام فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى بالبلاد .

هذه الغايات قد تكون منفصله او مجتمعه ولكن فى حاله التخطيط القومى الشامل نجدها فى الغالب مجتمعه بالتالى يتبين لنا انه فى حاله التخطيط القومى الشامل " لايمكن فصل الجوانب المختلفه للمجتمع بحيث يمكن اعتبار الخطط مجرد اطارات رقميه ليس لها اى اثر اجتماعى او سياسى او تكنولوجى فالخطه هى عباره عن الاطار المادى لمجموعة من المثل والآمال التى تسيطر على افكار الجماهير وتتبلور فيها السبل التى يمكن للدوله بها ان تجعل رغباتها عن المجتمع الجديد الذى تصبو اليه حقيقة واقعه "

الوسائل : يلى ذلك حصر كافه موارد المجتمع

مادیه مثال الامكانيات الزراعيه ، موارد طبيعيه ... الخ

ماليه محليه ، اجنبيه ، طويله الاجل ، قصيرة الاجل ... الخ

بشريه من حيث الكم والنوع والتوزيع الجغرافى ... الخ

ثم القيام بتحديد طريقه تعبئتها واستقلالها او تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوه فى اقصر فتره ممكنة وبأقل جهد او تكلفه اجتماعيه واقتصاديه وبأدنى قدر من الضياع فى هذه الموارد

٢ — المراحل العمليه للتخطيط :—

تحديد الاهداف الاولية وهى التى تعين القيم التى لابد ان يبلغها بعض او كل العناصر الاقتصاديه الهامه مثال الدخل القومى ، الاستهلاك ، الاستثمار ، القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات ، ٪ القطاع العام والقطاع الخاص ... الخ . من اهداف تستمد اساسا من رجال السياسه والمهيمنين على شئون الدوله . ومن هذا نستطيع القون ان هذه الاهداف الاوليه ماهى الا اتجاهات عامه وخطوط عريضة للطريق الذى يرغب المجتمع فى السير فيه لبلوغ غايات معينه فى خلال فتره زمنيه معينة

تحديد الاهداف الجزئيه : وتشتق هذه الاهداف من الاهداف الاوليه بمعنى انه فى هذه المرحله يقوم الفنيون والمتخصصون فى كل اوجه النشاط بتحديد اهداف أكثر تحديدا من الاهداف الاوليه لكل من القطاعات الرئيسيه والجزئيه المسئولين عنها مع دراسه واختيار الاجراءات اللازم توفرها لكى يستطيع المجتمع تحقيق هذه الغايات

والاهداف ويتبين من ذلك ان هذه المرحله هى عباره عن مرحله القيام بدراسات تفصيليه وفنيه بغرض تحديد اكثر دقه وتفصيلا للاهداف وذلك فى حدود الاطار الاجمالى للاهداف الاوليه . وفى الواقع هذه المرحله عاده شاقه وصعبه وتحتاج الى الكثير من الخبره والعلم بل احيانا سعة الخيال

التنسيق مابين الاهداف المختلفه : ومن المفروض ان عمليه التنسيق تتم على مستويات مختلفه ومتدرجه . اداره ، مصلحه ، وزاره ... الخ حتى نصل الى مرحله التنسيق القطاعى ثم مرحله التنسيق المركزى والتى يقوم بها حاليا جهاز التخطيط المركزى . وتتلخص عمليه التنسيق فى التعرف على مدى التكامل والترابط مابين المشروعات المختلفه فى نفس القطاع وما بين القطاعات المختلفه اى عدم وجود تعارض او ثغرات فيما بينها وتعتبر هذه العمليه من اهم العمليات التخطيطيه لأنه بدونها يصعب اعتبار التخطيط وسيله منظمه للوصول الى اهداف معينه .

وقد تتطلب عملية التنسيق فى بعض الاحيان العوده الى الجهات الفرعيه لاعاده الدراسه او تعديل بعض المشروعات او الحصول على تفصيلات اكثر ... الخ من طلبات متعددة لازمه لتحقيق الترابط والتكامل . ومن ثمه فان عملية التخطيط تسير فى اتجاه واحد بل كثيرا ماتغير اتجاهها بمعنى انه بعد الوصول الى الأجهزه المركزيه وترى هذه الأجهزه ضرورة العوده الى الأجهزه الفرعيه وبالعكس .

مرحله التنفيذ :

وبعد وضع الخطه وتحديد الاهداف العامه والاهداف الجزئيه تبدأ مرحلة التنفيذ على مستوى الاجهزه الفرعيه .

مرحلة متابعه التنفيذ : للتعرف على ماإذا كانت الخطه تسير فى الطريق المحدد لها وان الاهداف الموضوعه تتحقق شيئا فشيئا فانه لابد من متابعه التنفيذ من آن لآخر ويساعد متابعه التنفيذ على معرفه الصعوبات والعقبات والمشاكل التى تواجهها اجهزه التنفيذ المختلفه فضلا عن مدى النجاح الذى بلغته فى تنفيذ الخطه . والواقع ان عمليه متابعه التنفيذ هامه جدا بل وضروريه اذا ماريد لاسلوب التخطيط

النجاح اذ انها تظهر مدى واقعية وصحه الخطة الموضوعه لبعض القطاعات وقد يستدعى الامر احيانا تعديلها او اعاده النظر فيها كلها حتى تتمشى مع القطاعات الاخرى فضلا عن انها مصدر هام للمعلومات عن مشاكل التخطيط ووسائل تحسينه فى المستقبل وذلك بالاضافه الى انها تعتبر تقريبا الوسيله الوحيده والرئيسيه لزياده الخبره فى القيام بالعمليات التخطيطيه ٠

٣ — بعض الجوانب الهامه فى عمليه التخطيط

لقد تعرضنا حتى الآن بوجه عام الى المراحل العمليه للتخطيط ولكن هناك بعض النقاط الهامه التى اود ان اذكرها وترتبط بما سبق ان ذكرناه من استمرار عملية التخطيط

اقصد بالاستمرار ان عمليه التخطيط لا تقتصر على فتره زمنيه معينه ثم تنتهى بعدها اذ من المفروض ان عمليه التخطيط عمليه متصله من حيث الزمن بمعنى انه اذ اردنا ان نضع خطه خمسيه لا تستطيع الاكتفاء نتصور مايجب ان يكون عليه المجتمع فى نهاية هذه الفترة بل لابد لنا من ان نذهب بعيدا اى نتصور مثلا مايجب ان يكون عليه المجتمع خلال السنوات العشرين او العشره القادمه ولو على وجه التقريب وبشكل اجمالى ثم يلى ذلك تحديد مانريد ان نحققه خلال فتره الخمس سنوات القادمه ثم تفصيل هذه الخطه الخمسيه الى خطط سنويه وبمرور الوقت علينا ان نعيد النظر مره اخرى فى اهدافنا الاجماليه البعيده المدى وتعديل الاهداف القريبه وهلم جرا اى ان عمليه التخطيط لا تنتهى بمجرد وضع خطه لفتره زمنيه معينه بل هى أساسا متصلة ومتكرره ومستمرة أو اود ان اشير ان عمليه تقسيم للخطه الى عشرينيه وخمسيه وسنويه فى الواقع لا شك حقيقه عمليه التخطيط ولكنه مجرد اسلوب يتبع لتبسيط الامور ٠ كما انه تساعد على تحقيق المرونه فى وضع مختلف انواع الخطط ٠

٤ — التفرقه مابين قطاعات الخدمات والقطاعات السلعية :

وبمناسبه ماسبق ذكره اود ان اشير الى ان الحاجه الى اللجوء الى تقسيم صورى بغرض تسهيل وتبسيط الامور من الاساليب العلميه المعترف بها لانه من الصعب دراسة

وتحليل جميع العناصر المكونه لموضوع معين فى نفس الوقت ولهذا السبب نلجأ ايضا الى تقسيم اوجه النشاط المختلفه فى الاقتصاد القومى الى قطاعات مختلفة وان كان يراعى على قدر الامكان اختلاف طبيعة كل من هذه القطاعات عن القطاعات الاخرى ومن امثله ذلك مادرجت عليه الخطه الخمسية الأولى والخطط السنويه الى التميز بين القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات . والقطاعات السلعيه هى القطاعات المنتجه لسلع لها وجود مادى وملموس فى حين ان قطاعات الخدمات لاتقوم بعمليات انتاج ماديه بل باشباع احتياجات الانسان غير الماديه وان كانت قد تستخدم بعض الاشياء الماديه كوسيله مساعده لاشباع هذه الاحتياجات .

وتتضمن القطاعات السلعيه قطاع الزراعه وقطاع الصناعه وقطاع التشييد والبناء .

اما قطاعات الخدمات فتتكون من قطاع الاسكان ، المرافق العامة ، النقل والمواصلات ، خدمات الأمن والعداله والدفاع ، قطاع الخدمات التنظيميه الحكوميه ، قطاع التجاره والمال ، التعليم ، الصحه ، قطاع الخدمات الاجتماعية والدينية ، الثقافيه والترويحية ، الشخصيه

ويلاحظ ان قطاعات الخدمات تتضمن نوعين من القطاعات ذات طبيعه مختلفه الى حد ما وهى :—

١ — قطاعات الخدمات التى تدعم الهيكل الاقتصادى وهى الاسكان ، المرافق العامه ، النقل والمواصلات ، الامن والعداله والدفاع ، الخدمات التنظيميه الاخرى .
والطابع الذى يميز هذه القطاعات هو انها تؤدى ذلك النوع من الخدمات التى تشيع اثاره فى باقى نواحى المجتمع وبقدر تقدمها يمكن للاجهزه الانتاجية ان تحسن اداء وظائفها .

ويشبه القطاعات السابقه الى حد كبير قطاع التجاره والمال الا انه تتوقف كفاءته اساسا على حسن تنظيمه ويسر معاملاته وهو لذلك يحتاج الى العنصر البشرى بصوره اكبر .

٢ — قطاعات الخدمات الاخرى وهى التعليم ، الصحه ، الاجتماعية والدينيه ، الثقافية والترويحيه ، الشخصيه .

ويتميز نشاط هذه القطاعات بأنه ينصب على الانسان مباشره ويهدف اساسا الى رفع مستواه الفكرى والمعنوى والروحى

واود ان اشير ايضا الى انه وان كان نشاط هذه القطاعات لايؤثر على الانتاج المادى بطريق مباشر الا انه فى حقيقه الامر يؤثر عليه تأثيرا كبيرا بطريق غير مباشر ومن اوضح الامثله لذلك قطاع الخدمات التعليمية وقطاع الخدمات الصحيه اذ ان تحسين مستوى الخدمه فى كل منها يزيد من امكانيات الانسان الانتاجيه سواء من حيث الكم او من حيث النوع ٠

٥ — اهمية هذه القطاعات فى عمليات التخطيط ومشكلة توزيع الاستثمار بين هذه القطاعات والقطاعات السلعية :

وبالاضافه الى ماسبق ذكره من اهمية التوسع فى قطاعات الخدمات لخدمه القطاعات السلعيه اود ان اشير ايضا الى ان الهدف النهائى من التوسع فى القطاعات السلعية هو اشباع حاجات الانسان الماديه ورفع مستوى معيشته ومن ثمه فان الهدف النهائى من التوسع فى كل من القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعاده والرفاهيه للانسان سواء كان ذلك عن طريق اشباع حاجاته المادية او حاجاته المعنوية ٠

ونظرا لان الموارد المتاحه للاستثمار محدوده ولا تكفى للقيام بتنفيذ جميع مشروعات القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات لذلك كان لابد من ايجاد معيار لتوزيعها مابين مختلف القطاعات وكذلك لاختيار المشروعات ذات الاولويه فى التنفيذ ٠

ولقد ذهب بعض المفكرين فى البلاد الناميه الى انه من الافضل ان تستوعب قطاعات الخدمات نصيب الأسد من الموارد المتاحة للاستثمار وذلك لاسباب كثيره واهمها انها تنصب مباشره على الانسان وبالتالى فانها ذات اثر فعال وسريع من حيث تحقيق رفاهيه وسعاده الانسان والذى يمثل الهدف الاول والاخير لاى نشاط اقتصادى اواجتماعى وذلك فضلا عن ان تحسين العنصر البشرى يعتبر من اهم العوامل المحدده لنجاح ايه عمليه تنميه اقتصاديه ٠ ولكن البعض الآخر نادى بعكس ذلك اى لابد من ان تستوعب القطاعات السلعية الجزء الغالب من الموارد المتاحه للاستثمار فى المراحل الاولى من عملية

التنميه الاقتصاديه استنادا الى ان مشروعات الخدمات كثيره ومتعدده وتحتاج الى الكثير من الجهود والوقت والمال لكى تنتج اثارها وانه من المفضل الاهتمام اولا بزياده الانتاج وتوسيع امكانيات البلاد الاقتصاديه والماليه حتى يمكن مستقبلا مقابله جميع الاستثمارات اللازمه فى قطاعات الخدمات بسهوله ويسر ودون صعوبات

ومن الواضح ان كلا الاتجاهين خاطىء وغير سليم لأن كلاهما يستند اساسا الى امكان التفرقه والفصل مابين قطاعات الخدمات والقطاعات السلعيه ويغفل ظاهرة الترابط بينهما كما سبق ان ذكرنا والتى تتطلب ضروره تحقيق التوازن مابين النمو فى كل منهما ومن اوضح الامثله على ضروره تحقيق الترابط بينهما هو ماحدث بالنسبة لمجلس الانتاج القومى ومجلس الخدمات الذى انشىء كل منهما مستقلا عن الآخر على اساس اختلاف طبيعه عمل كل منهما الا انه تبين بعد فتره من الزمن خطأ هذا الفصل وانتهى الأمر الى ادماج كل منهما فى لجنه التخطيط القومى والتى كان من أهم اختصاصاتها هو اعداد ووضع خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

واما فيما يتعلق بتوزيع الموارد المتاحه للاستثمار على القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات فان الامر لايمكن البت فيه لسهوله وبساطه باستخدام او اقتراح بعض المعايير ايا كان نوعها نظرا لاختلاف الظروف الاقتصاديه والاجتماعية والسياسيه من بلد الى بلد بل وفى نفس البلد من فتره لأخرى كما ان الامر يتوقف على الاهداف الموضوعه فى الخطه وما يتطلبه ذلك من القيام بتنفيذ المشروعات اللازمه لتحقيق هذه الاهداف وما يتبع ذلك من ضروره الربط وتحقيق التكامل فيما بينها .

ولكن مما يجدر الاشاره اليه فى هذا الصدد انه وان كان تحقيق اهداف الخطه وتحقيق مبدأ الترابط مابين المشروعات المختلفه يحدد الى حد كبير المشروعات فى قطاعات الخدمات الا ان ذلك لايعنى على الاطلاق ان نسبه الاستثمارات فى قطاعات الخدمات تتحدد تبعا لذلك تحديدا دقيقا منذ البدايه وذلك للاسباب التاليه :—

— هناك بعض مشروعات قطاعات الخدمات التى يمكن تنفيذها استقلالا عن المشروعات الاخرى ودون اية ارتباط معها .

— ان هناك انماط عديده وكثيره جدا لتنفيذ مشروعات قطاعات الخدمات

تختلف كثيرا فيما بينها من حيث ماتحتاج اليه من استثمارات وبالتالى فأن مجال الاختيار هنا كبير جدا فانه على سبيل المثال يمكن انشاء مدارس فخمه او مدارس بسيطه وفى الواقع فى هذه القطاعات ليست العبره بضخامة الاستثمارات وفخامه المنشآت بل ان اهم مايجب مراعاته فى هذه الاستثمارات هو نوع الخدمه الذى يتولد عنها • ومن ثمه فانه على المخطط فى هذه القطاعات ان يضع دائما فى اعتباره ضروره ضغط التكاليف الاستثماريه بأكبر قدر ممكن وبشرط الا يؤثر ذلك على نوع الخدمه المنتجه • وفى هذا تختلف مشروعات قطاعات الخدمات عن مشروعات القطاعات السلعيه اذ انه فى هذه القطاعات الاخيره لايتوفر مثل هذا التنوع فى الطرق الانتاجيه وبالتالى فان مجال الاختيار ضيق ومحدود •

ويرجع السبب فى ذلك الى ان الجزء الغالب من الاستثمارات فى قطاعات الخدمات يتكون من المبانى والتشيدات ومن المعروف ان هذا الجزء من الاستثمارات قابل للضغط وذلك فى حين ان الجزء الغالب من الاستثمارات فى القطاعات السلعيه يتكون من التجهيزات والالات وهذا النوع من الاستثمارات غير قابل للضغط عاده •

واخيرا اود ان اذكر ان نسبه الاستثمارات فى قطاعات الخدمات من اجمالى الاستثمارات المقدره فى الخطه الخمسيه الاولى بلغت حوالى ٣٦٪ وان نسبه العملات الاجنبيه اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات قدر بحوالى ٣٢٪ من مجموع الاستثمارات فى هذه القطاعات والباقى وهو حوالى ٦٨٪ عباره عن موارد تمويل محليه •

مشكله تقدير الانتاج وتحديد الاهداف الانتاجيه فى قطاعات الخدمات:

من المعروف فى القطاعات السلعيه ان تقدير قيمه الانتاج تتم على اساس حاصل ضرب السعر فى كميه الانتاج ويتحدد السعر عاده فى السوق اى انه مستمد اساسا من السوق اما كميه الانتاج فتستمد اساسا من بيانات المشروع السلعى وبالتالى فان تقدير اجمالى قيمه الانتاج ليست بالعمليه العسيره بالنسبه للمشروع الانتاجى وان كان فى حقيقه الامر قد تعترضها بعض الصعوبات منها ان السعر قد يتغير خلال السنه أو ان هناك عده اسعار متداوله فى السوق وكذلك بالنسبه للانتاج هناك سلع يكون قد تم انتاجها فعلا ولكن لم يتم بيعها بعد او سلع تحت التصنيع الخ ••• ولكن فى الواقع كل هذه المشكلات يمكن التغلب

عليها والوصول الى ارقام عن قيمة الانتاج قريبه جدا من الحقيقه .

اما بالنسبه لمشروعات قطاعات الخدمات وذلك فيما عدا البعض منها كالنقل والمواصلات ، وخدمات قطاع التجاره والمال فاننا نجد صعوبات بالغه فى تقدير قيمة الانتاج فيها نظرا لان بعض هذه الخدمات لاتتداول فى الاسواق على الاطلاق وبالتالى لها ايه قيمه تسويقيه اى بسعر محدد او ان بعضها تختلف قيمتها التسويقيه اختلافا كبيرا جدا من حيث الزمان والمكان هذا بالاضافه الى كميه الانتاج منها غير قابل للقياس او انه اذا امكن قياسها فأن وسائل القياس المتاحه غير دقيقه او انها وسائل للقياس غير مباشره .. الخ ومن ثمه فانه يصعب فى كثير من الاحيان تقدير قيمه الانتاج منها .

ولذلك نلجأ الى **وسائل** اخرى للقياس وهى عباره عن جمع الاجور والمهايا وعوائد حقوق التملك ومستلزمات الانتاج اى قيمة السلع الوسيطه اللازمه لانتاج هذه الخدمه واعتبار ان اجمالى قيمه جميع هذه العناصر يمثل قيمة الانتاج . ومن الواضح ان استخدام هذه الطريقه رغم كل مافيها من عيوب لابد منه بالنسبه للجهاز المركزى للتخطيط حتى يستطيع توحيد قياس قيمة الانتاج فى سنه الاساس وتطوره خلال فتره الخطة لجميع القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات .

ولقد ترتب على ذلك ان متابعة التنفيذ لقطاعات الخدمات قد سار على نفس النمط بمعنى ان جميع المسئولين عن هذه القطاعات لتقدير نسبه التنفيذ يلجأون الى هذه الطريقه للقياس رغم كل مابها من عيوب وهى :—

١ — ان تحديد مستوى المهايا والاجور يتم تبعا لعوامل تنظيميه وليس على اساس تفاعل العرض والطلب ومن ثمه فان اى رفع فى مستويات الاجور المختلفه او التوسع فى التعيين فى الوظائف أو الزياده فى متوسط الاجور (نتيجة لحركه ترقيات كبيره مثلا) يترتب عليه زياده فى قيمه الانتاج دون ان يكون ذلك مرتبطا بالتوسع فى الخدمه او التحسين فى نوعها وعلى هذا فأن الزياده المترتبه فى قيمه الانتاج قد لاتمثل زياده حقيقيه فى انتاج الخدمات او تحسين نوعها وبالتالى يعتبر هذا المؤشر مضللا .

٢ — ان نفس التحليل السابق ينطبق على عوائد حقوق التملك .

٣ - بالنسبه لمستلزمات الانتاج فان ايه زياده فى كمياتها وقيمتها ولو كان ذلك ليس نتيجه للتوسع فى الخدمه بل نتيجه للاسراف او التلف او سوء استخدامها سوف تؤثر على رقم قيمه الانتاج وبالتالى فان زيادته لاتعكس ايضا التوسع فى الخدمه .

ولكل هذا فان الاعتماد كليه على هذه الطريقه فى قياس قيمة الانتاج فى قطاعات الخدمات ونسب التنفيذ فيها قد يؤدى الى نتائج مضلله ولاتمثل الحقيقه والواقع سواء كان ذلك عند وضع الخطه او عند متابعه تنفيذها .

ومن ثمه فلا بد من استخدام مؤشرات اخرى بالاضافه الى المؤشر الخاص بقيمه الانتاج وللتعرف على مايحتاجه كل من هذه القطاعات من مؤشرات اضافيه لابد ان نبدأ بالتساؤل عن ماهيه الاهداف المحدده لكل من هذه القطاعات وهنا نستطيع القول بانه على وجه العموم تتضمن أهداف القطاعات والخدمات نوعين هما : -

أ - اهداف رقميه ب - واهداف نوعيه

وبالنسبه للاهداف الرقميه فانه الى جانب قيمه الانتاج هناك الكثير من الاهداف الاخرى التى تختلف من قطاع لآخر . فمثلا فى قطاع التعليم نستطيع ان نتصور ان احد الاهداف المحدده فى مرحله التعليم الابتدائى هو بلوغ نسبه التلاميذ الملتحقين فعلا بالمدارس الابتدائيه قدر معين من مجموع الاطفال الذين هم فى سن الالتحاق بالمدارس الابتدائيه .. الخ من اهداف فى مراحل التعليم المختلفه وكذلك الحال بالنسبه لعدد الفصول وعدد المدارس ... الخ . واود ان اشير هنا الى ان العبىء الاكبر فى تحديد هذه الاهداف يقع على المشتغلين فى قطاعات الخدمات المختلفه لأنهم اكثر الناس علما ومعرفه بما يهدف اليه قطاع الخدمه الذى يشتغل فيه كل منهم . وفى اعتقادى ان تحديد مثل هذه الاهداف واستخدام مؤشرات لمتابعه تنفيذها ليس بالصعب العسير بالنسبه لهم وكذلك الحال لاعداد المؤشرات الرقميه اللازمه لمتابعه تنفيذها .

اما بالنسبه للاهداف النوعيه فما لاشك فيه انها تعتبر من اهم اهداف هذه القطاعات نظرا لانه ليس العبره بقيمه الانتاج فى هذه القطاعات أو تحقيق الاهداف الرقميه الاخرى بل أن نوع الخدمه وتحسينها على الدوام يعتبر اهم بكثير من الاهداف الرقميه . وعلى سبيل المثال ايضا لو زاد عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائيه وامكن تحقيق الهدف الرقمى المحدد

ولكن فى الوقت نفسه حدث هبوط فى مستوى التدريس او التعليم سواء لاكتظاظ الطلبة فى الفصول او النقص فى عدد المدرسين فان هذا يعنى ان احد الاهداف النوعيه لم يتحقق ولهذا فلا بد من تحديد هذه الاهداف النوعيه تحديدا دقيقا على قدر الامكان ويقع عبء تحديد هذه الاهداف على المشتغلين فى قطاعات الخدمات المختلفه لنفس السبب السابق ذكره ٠ ولكن قد تعترضهم فى هذه الحاله مشكله القياس او ايجاد مؤشر لتتبع التنفيذ وفى اعتقادى ان الكثير من هذه الاهداف قابل للقياس بطريق غير مباشر اى بالاعتماد على ظاهره معينه تمثل الى حد ما التطور فيما يتعلق بالهدف النوعى فمثلا فى حاله التعليم من الممكن استخدام المعاملات الآتيه : تلميذ / فصل ٢ مدرس / عدد التلاميذ ٠٠ الخ من مؤشرات وفى حاله ماذا تعذر استخدام مؤشر رقمى لتتبع تنفيذ هذه الاهداف النوعيه فانى اعتقد انه لا مانع على الاطلاق من الاكتفاء ببعض البيانات النوعيه وادراجها ضمن الخطه وكذلك عند متابعة التنفيذ ٠

واود ان اشير ايضا انه نظرا للترابط مابين مختلف القطاعات سواء كانت قطاعات الخدمات او قطاعات السلعيه فانه يجب على المخطط ايضا فى قطاعات الخدمات ان يربط مابين اهداف الانتاج والاهداف الرقميه الاخرى والاهداف النوعيه لهذه القطاعات والاهداف المحدده للقطاعات السلعيه او قطاعات الخدمات الاخرى ولتوضيح ماقصده من ذلك لنأخذ على سبيل المثال القيام بوضع خطه للتعليم والتدريب فعلى المخطط لهذا القطاع ان يأخذ فى الاعتبار عند وضعه للخطه احتياجات القطاعات السلعية بل واحتياجات قطاعات الخدمات الاخرى ونوع هذه الاحتياجات على وجه الخصوص٠ وفى قطاع الاسكان مثلا اذا ماكان الهدف توفير المسكن المريح لجميع افراد الشعب وطبقاته وخاصه بالنسبه للطبقات المتوسطه الحال او غير القادره فانه عليه ان يهتم اولا بالمساكن الشعبيه وان يربط خطه التوسع فى انشاء المساكن الشعبيه بالتزايد فى السكان مثلا او عدد العائلات المحتاجه ٠٠٠ الخ من عوامل تؤثر على هذا النوع من الاحتياجات٠

وكذلك مما يجدر ذكره انه لما كان من اهم الاهداف النوعيه والمعروفه على مختلف المناطق بالبلاد يعتبر ذو اهميه كبيره سواء عند وضع الخطه او عند تنفيذها وعلى هذا فأنه من الممكن ان يحدث تحقيق الخطه فى احدى القطاعات فيما لو اكتفينا ببعض المؤشرات السابقه ولكن فى الوقت نفسه لم يتم تحقيقها على الوجه المطلوب او طبقا لهذا الهدف

النوعى أذا ما حدث تركيز فى التوسع فى الخدمات فى المدن الكبيرة وأهمها التوسع فيها فى القرى أو المدن الصغيرة ولهذا فلابد وأن يقترن وضع الخطة ومتابعة تنفيزها ببيان للتوزيع الجغرافى نتيجة لتنفيذها طبقا لهذا الهدف النوع ٠

وأخيرا أود أن أشير الى نقطة أخرى زات أهمية الا وهى توزيع ما تبغى تحقيقه خطة قطاعات الخدمات أو ما تحقق فعلا سواء فيما يتعلق بالأهداف الرقمية والأهداف النوعية ما بين قطاع عام وقطاع خاص ولذلك أهمية خاصة نظرا لأن أحد الاهداف النوعية الهامة لتحقيق الاشتراكية هو التوسع فى القطاع العام فى قطاعات الخدمات ومن ثمنه فأنه لابد وأن تتضمن خطة هذه القطاعات أو تقارير متابعة التنفيذ الخاصة بها ما بين مدى تحقيق هذا الهدف النوعى سواء كان ذلك فى شكل بيانات رقمية أو بيانات نوعية ٠

مشكلة تقرير القيمة المضافة :

من المعروف فى نظام المحاسبة القومية أن القيمة المضافة الصافية تمثل الفرق ما بين اجمالى قيمة المبيعات (بما فيها الانتاج غير السوق) + الاعانات + الزيادة فى المخزون أجمالى قيمة مستلزمات الانتاج المشتراه أو النتيجة ذاتيا + الضرائب غير المباشرة + الاحتياطيات مقابل استهلاك رأس المال ٠

ومن الواضح أنه من السهل استخدام هذه الطريقة فى تقدير القيمة المضافة فى القطاعات السلعية وبعض قطاعات الخدمات فى حين يصعب استخدامها فى البعض الآخر من قطاعات الخدمات لنفس الأسباب التى سبق أن ذكرتها بالنسبة لتقرير اجمالى الأنتاج ٠

ولهذا نلجأ كوسيلة للقيام بتقدير تقريبى جدا الى أعتبار أن القيمة المضافة تساوى مجموع الأجور والمهايا والمرتبات + عوائد حقوق التملك ٠ ومن الواضح أن العيوب التى تشوب هذه الطريقة هى نفس العيوب التى سبق أن ذكرناها عند الكلام على تقدير أجمالى قيمة الأنتاج فضلا عن أن أتباع مثل هذه الطريقة يفترض أن القيمة المضافة تساوى نظريا الفرق ما بين أجمالى قيمة الأنتاج وأجمالى قيمة مستلزمات الأنتاج ومن الواضح أن هذا يختلف الى حد ما عن المعادلة السابقة ذكرها ٠ وأن كان يخفف من هذا النقد أن نفس الطريقة أتبعت بالنسبة

للقطاعات السلعية وبعض قطاعات الخدمات من باب التبسيط وبسبب صعوبة حساب الأعانات وأستهلاك رأس المال عند وضع الخطة وعند متابعة تنفيذها ٠

ومن ثمه نعود ونكرر أن الأعتماد فقط على تطور القيمة المضافة خلال سنوات الخطة لا يعتبر مقياس دقيق لتتبع تنفيذ الخطة ولذلك لا بد من وجود مؤشرات أخرى كما سبق أن ذكرنا بالنسبة للانتاج ٠

وأخيرا قبل الأنتهاء من هذه الكلمة أود أن الفت نظركم الى ثلاث ملاحظات هامة بالنسبة لمشروعات الخدمات :ـ

الأولى : وهى أنه فى كثير من الأحيان قد لا تحتاج مشروعات الخدمات الى أستثمارات ضخمة كما هو الحال فى مشروعات القطاعات الآخرى ومن ثمه يسهل الانزلاق الى التوسع فى هذه المشروعات ولكن علينا أن نتنبه دائما الى أن المصروفات الدورية لهذه المشروعات كبيرة جدا ولما كان العبء الرئيسى لانتاج هذه الخدمات والتوسع فيها يقع على عاتق القطاع العام فأن هذا يؤدى الى أستنزاف جزء كبير من موارده وبالتالى تقليل الموارد التى يمكن أن يوجهها الى الأستثمار ٠

والثانية : تتلخص فيما سبق أن ذكرته من أن قيمة نوع الخدمة المنتجة فى هذه القطاعات أو المحافظة على مستواها أهم من التوسع فى أنتاجها ولما كان هذا يتوقف أساسا على العنصر البشرى الذى يقوم بانتاجها وتقديمها لذلك لابد من التحقيق أولا من صلاحية أو توفر هذا العنصر قبل البدء فى تنفيذ هذه المشروعات ٠

والثالثة : وهى أنه يسهل عادة عند التفكير فى أنشاء مشروع يقوم بأنتاج سلعة معينة القيام بدراسات عامة عن مدى الحاجة اليه فضلا عن القيام بالدراسات التفصيلية عنه فيما يتعلق بتكلفته ونتائجه المحتملة والمقارنة ما بين التكلفة والنتائج المتوقعة أى تقييمه ولكن الحال بخلاف ذلك بالنسبة لمشروعات الخدمات نظرا لعدم توفر المقاييس الموضوعية التى يمكن الأعتماد عليها فى التقييم وبالتالى فأنها تعتمد أساسا على القيام بدراسات نوعية على جانب من التفصيل ٠